

بإسم الشعب التونسي

أصدر مجلس تنازع الإختصاص القرار التالي :

بعد الإطلاع على عريضة الدعوى المرفوعة لدى محكمة ناحية زغوان تحت عدد 1711 في 3 جوان 2003 من حميدة بنت الصنهاجي بن حميدة الزريبي وعلي بن محمد القارصي بن الحاج العربي بن علي ومحمد بن سالم بن محمد الجدي وعثمان بن محمد بن حميدة بن عمر بن علي الزريبي، القاطنين جميعا بالزربية حمّام ولاية زغوان والمعينين محلّ مخابرتهم بمكتب محاميهم الأستاذ المنصف مسلم الكائن بـ 59 شارع الإستقلال بزغوان.

ضد بلدية الزربية حمّام في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرّها بالزربية حمّام نائبها الأستاذ مصطفى شطارة الكائن مكتبه بشارع الإستقلال زغوان.

وبعد الإطلاع على القرار الوقي الصادر عن محكمة ناحية زغوان بتاريخ 21 أكتوبر 2003 والقاضي بإرجاء النظر في القضية وإحالة ملفها على مجلس التنازع وإنتظار ما سيقدره.

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس المجلس المؤرخ في 25 ديسمبر 2003 والمتعلق بتعيين السيد محمد فوزي بن حمّاد عضوا مقررا لتهيئة القضية.

وبعد الإطلاع على تقرير هذا الأخير والمتضمن ملحوظاته بشأنها.

وبعد الإطلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996



والمتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الإختصاص المنقح بالقانون الأساسي عدد 10 لسنة 2003 المؤرخ في 15 فيفري 2003.

وبعد المداولة القانونية بحجرة الشورة صرّح بما يلي :

### من الوجهة الإجرائية :

حيث كانت الإحالة الواقعة من محكمة ناحية زغوان مستوفية لشروطها القانونية طبق الفصل 7 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المشار إليه آنفا وتعين لذلك قبولها من هذه الناحية.

### من الوجهة الواقعية :

حيث تفيد وقائع القضية كما جاء بالقرار الوقي المشار إليه بالطالع والأوراق المظروفة بالملف أنه استقر على ملك المدعين منابات على الشيع في العقار المسمى "زريبة 33" موضوع الرسم العقاري عدد 115836 المتكون من القطع عدد 216 و 217 و 270 من المثل التقسيمي للرسم عدد 19413 الكائن شمال شرقي الزريبة قرب زاوية سيدي زكري على حافة وادي الحمام من جهة ومن أخرى طريق زغوان الزريبة والبالغ مساحته 17 هك و 42 آر و 28 ص والمجزء إلى 174228 جزءا وقد عمدت المدعى عليها بلدية الزريبة حمام إستغلال جانب من العقار وذلك ببناء محلات معدة للسكنى والتجارة والخدمات ومآوى للسيارات وذلك دون اتباع الإجراءات القانونية للإنتزاع ودون إنتقال ملكية العين إليها بالشراء الأمر الذي جعل المدعين ينبهون عليها في شخص ممثلها القانوني لرفع الشغب غير أنها لم تمثل مبيين أن ما أقدمت عليه المدعى عليها يشكل استيلاء على عقار مسجل طبق أحكام الفصل 307 من م ح ع وتأسيسا على أحكام الفصل المذكور والفصل 102 م م م ت فهم يطلبون الإذن تحضيريا بتسمية ثلاثة خبراء مختصين في قيس الاراضي والشؤون العقارية تعهد لهم مهمة التوجه إلى عقار التداعي وتطبيق شهادة الملكية عليه وتقدير مدى وجود الشغب من عدمه وفي صورة الإيجاب ضبط كيفية رفعه ثم حفظ حقهم في تقدير الطلبات على ضوء نتيجة الإختبار.



فتعهدت محكمة ناحية زغوان بالقضية التي رسمت تحت عدد 1711.

وتمسك نائب البلدية المدعى عليها بعدم إختصاص محكمة الناحية للنظر في الدعوى لرجوع الإختصاص للمحكمة الإدارية طالبا التخلي عن النظر في القضية بناء على أحكام الفصل 7 من القانون عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الإختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس لتنازع الإختصاص.

وتعقبا على ذلك لاحظ نائب المدعين أن الفصل 307 من م ح ع أسند الإختصاص المطلق لقاضي الناحية بالنظر في دعاوى كف الشغب على عقار مسجل وأن المدعى عليها تحتل في دعوى الحال نفس مرتبة الأفراد لتصرفها خارج الإطار القانوني للإنتزاع أو الاشغال الوقي للعقار ولم تكن الغاية من إستيلائها تحقيق منفعة عامة أو مرفق عمومي بل توفير الدخل عن طريق الإستغلال بوجه التسويغ سالكة في ذلك مسلك الأفراد الخاضعين إلى مرجع نظر المحاكم العادية.

وبنتاريخ 21 أكتوبر 2003 قضت محكمة الناحية المتعدهة بالقضية بإرجاء النظر فيها وإحالة ملفها على مجلس التنازع.

### من الوجهة القانونية :

حيث اقتضى الفصل الأول من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1998 المشار إليه بالطالع أن "المحكمة الإدارية تختص بالنظر في دعاوى مسؤولية الإدارية" المنصوص عليها بالقانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 بما في ذلك الدعاوى المتعلقة بالإستيلاء على العقارات.

وحيث اقتضى الفصل الثاني جديد من القانوني عدد 40 لسنة 1972 مثلما وقع تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 39 لسنة 1996 المؤرخ في 3 جوان 1996 أن المحكمة الإدارية تنظر بهيئاتها القضائية المختلفة في جميع النزاعات الإدارية عدا ما أسند لغيرها بقانون خاص.

وحيث اقتضى الفصل 17 جديد من نفس القانون أن الدوائر الابتدائية للمحكمة الإدارية تختص بالنظر إبتدائيا في الدعاوى الرامية إلى جعل الإدارة مدينة من أجل أعمالها الإدارية غير الشرعية أو من أجل الأشغال التي أذنت بها.



وحيث اقتضى الفصل الثالث من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 أنه ليس للمحاكم العدلية أن تنظر في المطالب الرامية إلى إلغاء المقررات الإدارية أو إلى الإذن بأي وسيلة من الوسائل التي من شأنها تعطيل عمل الإدارة أو تعطيل سير المرفق العمومي.

وحيث أنه تأسيسا على تلك الأحكام وطالما ثبت أن النزاع المعروض على محكمة ناحية زغوان يتعلق بإستيلاء بلدية الزريبة حمام على جانب من عقار الغير لبناء محلات سكنية وتجارية وخدمات ومآوى للسيارات خارج إطار القواعد المنظمة لإجراءات الإنتزاع أو الاشغال الوقتي للعقارات أو غيرها من الإجراءات الشرعية فإن إختصاص النظر فيه يكون معقودا لجهاز القضاء الإداري.

### ولهذه الأسباب

قرر المجلس أن النزاع المعروض على نظره من إختصاص جهاز القضاء الإداري.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 20 جانفي 2004 برئاسة السيد مبروك بنموسي الرئيس الأول لمحكمة التعقيب وعضوية السادة بلقاسم البراح ومنير الصريدي والمنصف الكشو ومحمد القلسي ومحمد فوزي بن حماد والحبيب جاء بالله. وبحضور كاتب الجلسة السيد جلول العرفاوي. وحرر في تاريخه.

كاتب الجلسة

جلول العرفاوي

العضو المقرر

محمد فوزي بن حماد

رئيس المجلس

مبروك بنموسي